رقم الوثيقة : MDE 15/050/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : 119
يحظر نشره قبل : 18 مايو/أيار 2004 في تمام الساعة 00:01 بتوقيت غرينيتش

إسرائيل والأراضي المحتلة : يجب وضع حد لعمليات الإخلاء والهدم

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن عمليات الهدم الإسرائيلية غير المبررة للآلاف من منازل الفلسطينيين والإسرائيليين العرب، فضلاً عن المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية وصلت إلى مستوى غير مسبوق وينبغي وضع حد فوري لها.

وطوال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية، هدمت القوات المسلحة الإسرائيلية ما يزيد على 3000 منـــزل، وتركت عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال دون مأوى أو مورد رزق.

وفي تقرير صدر اليوم – *إسرائيل والأراضي المحتلة، تحت الأنقاض : هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات* – قالت منظمة العفو الدولية :

"إن الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل لتبرير التدمير تتسم بالعمومية الشديدة وترتكز على سياسات وممارسات قائمة على التمييز".

"أعطنا السلطات تبريرات مختلفة لرفض منحنا ترخيص البناء ... وفي كل مرة كنا ننجح فيها في الطعن بالسبب الذي أعطتنا إياه للرفض أو في دحضه، كان طلبنا يُرفض لأسباب مختلفة. وأنفقنا آلاف الدولارات على هذه العملية. وفي النهاية فهمنا أنه لا جدوى من ذلك وبنينا منـــزلنا بدون ترخيص."

هُدم منـــزل سليم وعربية شوامرة الكائن في قرية عناتا أربع مرات وهو الآن مهدد بالهدم مرة أخرى.

وبحسب الأمم المتحدة، دُمر أكثر من 2000 منـــزل في غزة في السنوات الثلاث الأخيرة و10 بالمائة من الأراضي الزراعية. وفي الضفة الغربية، يجري بناء ما يقرب من 90% من السياج/الجدار الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وتم تدمير ما لا يقل عن 600 منـــزل.

وفي الأراضي المحتلة، غالباً ما تتم عمليات الهدم كعقاب جماعي على الهجمات الفلسطينية أو لتسهيل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. وتنتهك كلتا الممارستين القانون الدولي ويشكل بعض هذه الأفعال جرائم حرب.

وتجعل سياسات التخطيط والبناء القائمة على التمييز من المستحيل عملياً على العرب الإسرائيليين والفلسطينيين الحصول على تراخيص بناء.

وفي إسرائيل، يشكل هدم المنازل بسبب عدم وجود تراخيص بناء في القطاع العربي ظاهرة متكررة الحدوث، بينما نكاد لا نسمع عن هدم المنازل المقامة بدون ترخيص في القطاع اليهودي.

ويجري عادة تنفيذ عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل بدون سابق إنذار، حيث لا تُعطى العائلات وقتاً يُذكر لمغادرة منازلها وإنقاذ ممتلكاتها.

ولا تخضع معظم حالات هدم المنازل وتدمير الأراضي لإشراف أو استئناف قانوني.

وتدعو منظمة العفو الدولية إسرائيل إلى وضع حد لجميع عمليات التدمير غير القانوني للمنازل والأراضي، بما في ذلك لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية و/أو لبناء السياج/الجدار في الأراضي المحتلة.

وتدعو السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات لمنع الجماعات المسلحة الفلسطينية من شن هجمات ضد المدنيين الإسرائيليين.

كذلك تحث منظمة العفو الدولية الدول الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة على وقف بيع أو نقل الأسلحة والمعدات التي تُستخدم لارتكاب عمليات تدمير غير قانونية للمنازل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

وللحصول على نسخة من الملخص التنفيذي للتقرير المعنون، *إسرائيل والأراضي المحتلة، تحت الأنقاض : هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات*، يرجى زيارة موقع الإنترنت :
http://web.amnesty.org/library/index/engmde150402004

وللحصول على نسخة من التقرير الكامل المعنون، *إسرائيل والأراضي المحتلة، تحت الأنقاض : هدم المنازل وتدمير الأراضي والممتلكات يرجى زيارة موقع الإنترنت :*
.http://web.amnesty.org/library/index/engmde150332004

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org